

سياسة تنفيذ الأوامر (Order Execution Policy)

توضح هذه السياسة كيفية تنفيذ أوامر العملاء من قبل الشركات التالية:

- 1) تم تسجيل شركة METAGOLD LLC في دولة جورجيا، وهي مرخصة من قبل وزارة العدل في جورجيا تحت الرقم 404651248.
 - 2) كما تم تسجيل شركة METAGOLD LTD رسميًا في اتحاد جزر القمر (Mwali) تحت رقم التسجيل HT01025110 كشركة وساطة مرخصة وصالحة، في هذا النص، يُقصد بكلمة «الشركة» أو «نحن» أو «METAGOLD LTD» شركة METAGOLD LLC.
- و يُقصد بكلمة «العميل» أو «أنت» أو «أنتم» أي شخص أو جهة تستخدم خدمات الوساطة التي تقدمها الشركة.
- تنطبق هذه السياسة على الحالات التي تقدم فيها الشركة خدمات الوساطة، أي عند تنفيذ أوامر الشراء أو البيع للأصول المالية أو الأدوات المختلفة أو العملات الرقمية نيابةً عن العميل.

١. الشروط العامة والتعاريف

1. عند تنفيذ الشركة لأمر العميل، تبذل الشركة كل جهد ممكن لتحقيق أفضل نتيجة للعميل.
 2. ويعني ذلك أن الشركة تأخذ في الاعتبار عوامل مثل السعر، التكاليف، سرعة التنفيذ، احتمال تنفيذ الصفقة، حجم الأمر، وظروف السوق.
 3. تلتزم الشركة دائمًا بالتصرف لمصلحة عملائها، ويجب عليها في معظم الحالات اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق «أفضل تنفيذ».
 3. التعاريف الهامة:
- **الأمر (Order):** طلب العميل لشراء أو بيع كمية محددة من أصل معين (مثل الأسهم، العملات، الذهب، أو العملات الرقمية) مقابل أصل آخر (مثل النقود أو عملة رقمية أخرى) وفقًا للسعر المحدد من قبل الشركة.
 - **الأداة المالية (Financial Instrument):** الأصول القابلة للتداول على منصة الشركة، بما في ذلك المؤشرات، الأسهم، المعادن، السلع، السندات، العملات الرقمية، عقود الفروقات (CFD).
 - **متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF):** القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، التهريب الضريبي، الاحتيال، الفساد، والجرائم المالية المماثلة.
 - **منصة التداول (Trading Platform):** برنامج التداول الذي تستخدمه الشركة، وهو MetaTrader 5 (MT5) المقدم من قبل شركة MetaQuotes.
 - **الصفقة (Trade):** عملية شراء أو بيع أداة مالية أو أصل رقمي.
4. العلاقات بين العميل والشركة في تنفيذ الأوامر تخضع لـ «اتفاقية العميل» و«الشروط والأحكام» المنشورة على الموقع الرسمي للشركة.
 5. تلتزم الشركة دائمًا بتزويد العملاء بمعلومات شفافة وواضحة حول هذه السياسة وأي تغييرات جوهرية تطرأ عليها.
 6. الشركة هي الوسيط التنفيذي الوحيد لأوامر العملاء، ويتم تنفيذ جميع الأوامر تلقائيًا من خلال منصة التداول.
 7. الأسعار المعروضة على المنصة تستند إلى بيانات السوق، ولكن قد تختلف عند التنفيذ عن السعر الذي يراه العميل على الصفحة (على سبيل المثال، بسبب سرعة الإنترنت).
 8. تعمل الشركة بصفتها وكيلًا للعميل (وسيطًا)، أي أن العميل يتداول مباشرة مع السوق، وليس مع الشركة نفسها.

٢. الأدوات (Instruments)

1. تنطبق هذه السياسة على جميع الأصول والأدوات المالية والعملات الرقمية التي يتم عرضها على موقع الشركة والتي يمكن شراؤها وبيعها من خلال منصة التداول. وتتم جميع الصفقات خارج البورصة (OTC)، أي أنه لا يوجد أي تبادل فعلي أو تسوية في مراكز رسمية.
2. تتيح عقود الفروقات (CFD) للعميل الاستفادة من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات سعر الأصل دون امتلاك الأصل فعليًا. أي أنك لست مالكًا للأصل، ولكنك تحقق أرباحًا أو خسائر بناءً على ارتفاع أو انخفاض سعر الأصل الأساسي.
3. تُعتبر صفقات عقود الفروقات (CFD) عالية المخاطر ومضاربة، ولا تناسب جميع الأفراد. وبسبب استخدام الرافعة المالية (Leverage)، قد تفقد كامل رأس مالك. لذلك، يجب التداول فقط بالأموال التي يمكنك تحمل خسارتها. إذا لم تكن لديك الخبرة أو المعرفة الكافية، يُنصح بالاستعانة بمستشار مالي مستقل قبل البدء. وإذا لم تفهم المخاطر بعد الاستشارة، فمن الأفضل عدم الدخول في الصفقة إطلاقًا.

٣. التسعير والعوامل المؤثرة على تنفيذ الأوامر

1. عند تنفيذ الأوامر، تلتزم الشركة بتحقيق أفضل نتيجة ممكنة للعميل. ويعني ذلك أخذ عوامل مثل السعر، التكاليف، سرعة التنفيذ، احتمال التنفيذ والتسوية، حجم الأمر، وظروف السوق في الاعتبار.
2. يجب تنفيذ الأوامر في الوقت المناسب ومع مراعاة ظروف السوق لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة.
3. لا يحق لموظفي الشركة استخدام معلومات أوامر العملاء لمصالحهم الشخصية أو الإضرار بالعميل بأي شكل من الأشكال.
4. العوامل الرئيسية في تنفيذ الأوامر هي:
الف) السعر:

- تبذل الشركة جهدها لتقديم أفضل سعر ممكن، لكنها لا يمكنها ضمان أن يكون السعر المقدم دائمًا أفضل من الأسعار في الأسواق الأخرى.
 - تُعرض الأسعار على المنصة على شكل ثنائي الاتجاه:
 - **سعر الشراء (Ask)**: السعر الذي يمكن للعميل للشراء به.
 - **سعر البيع (Bid)**: السعر الذي يمكن للعميل للبيع به.
 - إذا كان لدى العميل رصيد كافٍ وكانت شروط الأمر صحيحة، فلن يتم رفض الأمر.
 - لا يتم إجراء أي إعادة تسعير (Requote).
 - تُنفذ الأوامر بالسعر المعتمد في خادم الشركة وقت التنفيذ، وليس بالضرورة بالسعر الذي يظهر على شاشة العميل (لأن سرعة الإنترنت أو تقلبات السوق السريعة قد تُحدث اختلافًا).
 - يمكن للعميل تحديد نطاق للأمر لحماية نفسه من التقلبات الحادة والمفاجئة.
- ب) **التكاليف**: تضيف الشركة هامشًا (Markup) على أسعار السوق، يشمل الرسوم وأرباح الشركة.
- ج) **السرعة واحتمال التنفيذ**: يمكن أن تؤثر سرعة الإنترنت لدى العميل، وأداء المنصة، وتقلبات السوق على السعر النهائي. يتم تنفيذ جميع الأوامر تلقائيًا.
- د) **ظروف السوق**: نظرًا لظروف السيولة وتقلبات السوق، لا يمكن للشركة ضمان تنفيذ الأوامر فورًا عند فتحها أو إغلاقها.
- هـ) **حجم الأمر**: يحدد الشركة الحد الأدنى أو الأقصى لحجم الأمر. ويتم الإعلان عن هذه القيود على موقع الشركة.
- و) **طبيعة السوق**: الأسواق ديناميكية، وقد تتغير الأسعار وفقًا للسيولة والطلب.

5. عند تنفيذ الأوامر، تستخدم الشركة خبرتها وحكمها التجاري لتحديد أهمية كل عامل، وفقًا لسياساتها وأوامر العميل.
6. عند اتخاذ القرار بشأن أولوية هذه العوامل، تأخذ الشركة في الاعتبار ما يلي:

- خصائص العميل
- نوع الأمر
- نوع الأصل أو الأداة المالية
- حجم الأمر وتوافقه مع قوانين مكافحة غسل الأموال والسياسات الداخلية
- طريقة إرسال الأمر (عبر الإنترنت ومنصة التداول)
- رصيد العميل الكافي لتغطية تكاليف الصفقة والعمولات

٤. عملية تنفيذ الأوامر

1. يمكن للعميل تسجيل أمره بعد الحصول على الوصول إلى منصة التداول. وتثق الشركة بالأوامر المرسله من خلال المنصة وتعتبرها صالحة.
2. تُنفذ الأوامر أو يُمكن تعديلها أو إلغاؤها فقط خلال ساعات العمل الخاصة بكل أصل (CFD) المدرجة على موقع الشركة. وإذا لم يتم تنفيذ الأمر خلال هذه الفترة، يظل ساريًا حتى الجلسة التالية في السوق (إذا أمكن). ولا تلتزم الشركة بتنفيذ الأوامر خارج ساعات العمل.
3. يجب على العميل إغلاق جميع مراكزه المفتوحة خلال ساعات عمل السوق، ويجب أن يتم ذلك من خلال نفس الشركة.
4. لحالات التي قد تؤدي إلى إلغاء أو رفض الأمر:
 - إذا لم يتم تنفيذ الأمر خلال الفترة الزمنية المحددة (بسبب مشاكل فنية أو نقص السيولة)، يتم إلغاؤه ويتم إعادة المبلغ إلى العميل.
 - مكن للعميل إلغاء أمره قبل موافقة الشركة.
 - يجوز للشركة رفض أو إلغاء الأمر إذا:
 1. لا يملك العميل رصيدًا كافيًا.
 2. تكون معلومات الأمر خاطئ.

3. انتهت صلاحية الأمر ولم يتم تأكيده مجددًا.
 4. تغيير سعر الأصل بشكل مفاجئ.
 5. قد يكون تنفيذ الأمر غير ممكن من الناحية الفنية.
 6. يؤدي تنفيذ الأمر إلى انتهاك القانون أو العقوبات أو المخالفات المالية.
 7. حدوث ظروف القوة القاهرة (الأحداث الخارجة عن السيطرة).
 8. قام العميل بخرق لوائح الشركة.
 9. لم يتم العميل بتقديم المعلومات اللازمة أو قَدَم معلومات ناقصة.
 10. لا يوجد مستوى هامش كافٍ.
 11. تم إنهاء عقد الشراكة.
 12. صدرت أوامر من السلطات الحكومية بالتوقف.
 13. أي سبب منطقي آخر يمنع تنفيذ الأمر.
5. بموافقة العميل على هذه الاتفاقية، يتيح للشركة سحب المبلغ أو العملات الرقمية الموجودة في حسابه لتنفيذ الأوامر. وإذا لم يكن هناك رصيد كافٍ، يجوز للشركة استخدام رصيد العميل لتسوية ديونه وإلغاء الأوامر غير المنفذة.

5. الهوامش ومتطلبات الاستثمار

1. يجب على العميل الاحتفاظ برصيد هامش (Margin) في حسابه بالمقدار والشكل الذي تحدده الشركة.
2. يجوز للشركة في أي وقت، دون إشعار مسبق، تعديل مستوى الهامش المطلوب. ولا يرتبط زيادة الهامش في المستقبل بالمستوى السابق، وقد يتم تطبيقه في أي لحظة.
3. يحق للشركة تحديد الحد أو عدد المراكز المفتوحة للعميل.
4. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر ناتجة عن التأخير أو خطأ في الاتصال أو انقطاع الأنظمة. على سبيل المثال، في ظل تقلبات شديدة في السوق، قد تصل إشعارات الهامش متأخرة، مما يؤدي إلى حدوث رصيد سلبي في الحساب.
5. مستوى الهامش لكل أصل (CFD)، العملات الرقمية، وغيرها (محدد على المنصة). إذا أصبح رصيد العميل أقل من نسبة معينة من الهامش المطلوب، يحق للشركة إغلاق مراكزه المفتوحة دون إشعار مسبق. بعد الإغلاق، تقوم الشركة بإخطار العميل عبر الوسائل الإلكترونية.
6. يجب على العميل مراقبة حسابه باستمرار والحفاظ على رصيد كافٍ للحفاظ على المراكز المفتوحة. إذا انخفض مستوى الهامش إلى ما دون حد الإيقاف المحدد، يحق للشركة البدء بإغلاق الصفقات الأكثر خسارة. وإذا انخفض الهامش دون الحد المحدد، تُغلق جميع المراكز تلقائيًا.
7. يجوز للشركة تعديل مستوى الرافعة المالية (Leverage) أو الهامش في أي وقت تراه ضروريًا لتغطية الخسائر المحتملة. كما يمكن للعميل طلب تغيير رافعة حسابه إذا رغب في ذلك.

6. التنبيهات بشأن أوامر محددة للعميل

1. إذا كان لدى العميل أي أمر أو شروط خاصة حول كيفية تنفيذ أمره، يجب عليه إبلاغ الشركة بذلك.
2. إذا تعارض أي أمر خاص للعميل مع إجراءات تنفيذ الأوامر العادية، فلا يتم تنفيذه إلا إذا كان ذلك ممكنًا من الناحية الفنية بالنسبة للشركة.
3. إذا رأيت الشركة أن تنفيذ أي أمر خاص للعميل يمثل مخاطرة عالية أو لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة، يجوز لها رفضه.
4. عند إصدار العميل أي أمر خاص، لا تتحمل الشركة مسؤولية تحقيق «أفضل سعر» في هذا الجزء من الأمر، حيث تكون أوامر العميل ذات أولوية.
5. قد يشمل تنفيذ الأوامر الخاصة تكاليف إضافية. في هذه الحالة، تقوم الشركة بإخطار العميل قبل التنفيذ.
6. يجب على العميل فهم تبعات أي أمر خاص جيدًا قبل إصداره، والحصول على الإرشاد من الشركة عند الحاجة.

٧. منع استغلال معلومات أوامر العملاء

تتخذ الشركة التدابير التالية لحماية معلومات أوامر العملاء:

1. جميع معلومات الأوامر سرية، ولا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الموظفين الضروريين لتنفيذها.
2. يُتاح الوصول إلى الأنظمة فقط للأشخاص المصرح لهم.
3. تمنع الشركة أي استخدام غير صحيح لمعلومات العملاء.
4. يُحظر على موظفي الشركة تمامًا استخدام المعلومات غير العامة للعملاء لأغراض التداول الشخصي أو تقديم المشورة للآخرين.
5. يُعتبر أي سلوك غير أخلاقي، مثل التلاعب بالسوق أو إفشاء المعلومات الداخلية أو تحديد الأسعار، مخالفة.
6. يُشجّع الموظفون على الإبلاغ عن أي شكوك تتعلق بسوء استخدام معلومات العملاء من خلال القنوات الرسمية للشركة.

٨. مراقبة كفاءة تنفيذ الأوامر

1. تقوم الشركة بمراجعة أداء نظام تنفيذ الأوامر وهذه السياسة بانتظام، لتصحيح أي مشكلة عند وجودها.
2. تقوم الشركة بتقييم دوري لمعرفة ما إذا كان مزودو السيولة والأسواق الحالية يوفر أفضل النتائج للعملاء أو إذا كانت هناك حاجة للتغيير. وإذا تم إدخال تغييرات جوهرية، تُخطر الشركة العملاء النشطين بالإصدار الجديد من السياسة.
3. الهدف من هذه المراقبة هو ضمان جودة تنفيذ الأوامر وتحسين العمليات باستمرار. وإذا لوحظ أي ضعف أو قصور، تقوم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة للتحسين.

٩. حفظ السجلات

1. تقوم الشركة بتسجيل وحفظ جميع المعلومات المتعلقة بالأوامر وتنفيذها.
2. يمكن للعملاء عرض سجلاتهم وتاريخ معاملاتهم من خلال المنصة.
3. يكون العميل مسؤولاً عن التحقق من صحة سجلاته، ويجب عليه إخطار الشركة فوراً عند ملاحظة أي خطأ أو صفقة غير مصرح بها.

١٠. مراجعة وتحديث السياسة

1. تقوم الشركة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري لضمان كفاءتها وتوافقها مع احتياجات العملاء.
2. إذا تم إدخال تغييرات جوهرية على السياسة أو على طريقة تنفيذ الأوامر، تقوم الشركة بإخطار العملاء النشطين من خلال نشر النسخة الجديدة على الموقع الإلكتروني.
3. يتم الإخطار بالتغييرات الجوهرية قبل تنفيذها، لتمكين العملاء من اتخاذ قرارهم بشأن استمرار التعاون أو عدمه.